

## لجنة السكان والتنمية

تقرير عن أعمال الدورة التاسعة والأربعين  
(١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ و ١١-١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٦



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

عُقدت الدورة التاسعة والأربعين للجنة السكان والتنمية بمقر الأمم المتحدة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وفي الفترة من ١١ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وكان عنوان موضوعها الخاص هو "تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥".

ونظرت اللجنة في تقرير مكتب لجنة السكان والتنمية عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين (E/CN.9/2016/2) الذي بيّن بالتفصيل أعمال تنظيم الدورة. ونظرت اللجنة في خمسة تقارير للأمين العام ومذكرة مقدمة من الأمانة العامة.

ويقدم تقرير الأمين العام عن تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/CN.9/2016/3)، الذي أعدته شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، لمحة عامة عن الأسس الديمغرافية الراهنة، ويشدد على ضرورة تعزيز القدرات اللازمة لدعم استعراض أهداف التنمية المستدامة. ومن المفهوم عموماً أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتوقف بشكل حاسم على توافر أدلة موثوق بها وميسورة ومتاحة في الوقت المناسب عن الأنماط والاتجاهات الديمغرافية لجميع البلدان.

ويلقي تقرير الأمين العام عن البرامج والمستحدثات المبتكرة لتعزيز قاعدة الأدلة الديمغرافية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (E/CN.9/2016/4)، الذي أعده صندوق الأمم المتحدة للسكان، الضوء على تجارب البلدان في تعزيز الأسس الديمغرافية. ويحدد أوجه القصور الرئيسية في نظم البيانات الوطنية التي يتعين معالجتها لكي تحقق البلدان التطلعات الواردة في خطة وبرنامج عمل عام ٢٠٣٠.

ويتناول تقرير الأمين العام عن رصد تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/2016/5)، الذي أعده صندوق الأمم المتحدة للسكان، الاتجاهات على مرّ الزمن في التمويل المقدم سواء من الجهات المانحة أو من مصادر داخلية. ويبيّن التحديات التي تعترض إعداد تقديرات دقيقة وموثوق بها عن تدفقات الموارد ذات الصلة انطلاقاً من البيانات المتاحة، ويوصي بأن تستعرض اللجنة التقارير المقبلة وتقدم توجيهات بشأنها.

ويقدم تقرير الأمين العام عن الاتجاهات الديمغرافية في العالم (E/CN.9/2016/6)، الذي أعدته شعبة السكان، لمحة عامة عن الاتجاهات الديمغرافية في العالم. فقد ورد فيه أن عدد سكان العالم بلغ ٧,٣ بلايين نسمة في عام ٢٠١٥، ويُتوقع أن يصل إلى ٨,٥ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، وأن معظم هذه الزيادة ستحدث في أفريقيا وآسيا. وثمة تنوع شديد فيما بين البلدان والمناطق الجغرافية الرئيسية من حيث الاتجاهات السكانية التي ظهرت مؤخرا والمسار المتوقع لها مستقبلا، وتشكل الاختلافات القائمة في مستويات الخصوبة العامل الرئيسي وراء ذلك التنوع. وإذا كان بعض البلدان سيشهد انخفاضا في حجم السكان بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠، فإن في بلدان أخرى ستُجَل زيادة في عدد السكان تتجاوز نسبتها ٥٠ في المائة. ومن الصعوبات التي تعترض تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠ هو أن الكثير من النمو السكاني الذي سيحدث بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٣٠ ستركز في البلدان التي تواجه أكبر التحديات على صعيد القضاء على الفقر والجوع وكفالة الصحة والتعليم والمساواة للجميع.

واستعرضت اللجنة أيضا تقرير الأمين العام المعنون ”تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام ٢٠١٥: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية“ (E/CN.9/2015/6)، وأحاطت علما بمشروع برنامج عمل الشعبة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، السكان، والبرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (انظر E/CN.9/2015/CRP.1). ويستعرض تقرير الأمين العام أنشطة شعبة السكان ونواتجها، مركزا على مساهماتها في الأسس الديمغرافية العالمية، إضافة إلى الدعم الذي تقدمه أمانتها للعمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك الدورات السنوية للجنة.

وتقدم مذكرة الأمانة العامة عن تنظيم وأساليب عمل لجنة السكان والتنمية في المستقبل (E/CN.9/2016/8)، التي أعدتها شعبة السكان بالتشاور مع الدول الأعضاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجهات أخرى، لمحة عامة عن سير عمل اللجنة وأساليب عملها في الوقت الراهن. وتعرض النتائج المستخلصة من عملية التشاور، وتُطرح بها مجموعة من التوصيات لتعزيز عمل اللجنة والمساهمة التي تقدمها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ١١ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى كلمة رئيسية عن موضوع ”الأسس والمؤشرات الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لعام ٢٠٣٠: استعراض على الصعيد العالمي“، ألقته خبيرة الإحصاء الوطنية في الفلبين والرئيسة المشاركة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ليزا بيرسالييس. وفي ١٢ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى كلمة رئيسية عن موضوع ”تكامل مصادر البيانات

والتكنولوجيات التقليدية والجديدة: من التعدادات إلى البيانات الضخمة“ ألقاها أندرو تاتم، وهو أستاذ محاضر في جامعة ساوثهامبتون، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وأعقبت كل كلمة رئيسية حلقة نقاش تحاورية تولّى الرئيس إدارتها. وأكد المتكلمون الرئيسيون أن البيانات السكانية، في حد ذاتها، تشمل مؤشرات ذات أهمية حاسمة لاستعراض أهداف التنمية المستدامة، وأن العديد من المؤشرات الأخرى تستلزم استخدام البيانات السكانية كمدخلات. إضافةً إلى ذلك، ترتبط الاتجاهات السكانية بالعديد من جوانب التنمية المستدامة.

وعقدت اللجنة حلقة نقاش تحاورية عن موضوع ”استعمالات البيانات الديمغرافية لأغراض السياسات الإنمائية والتخطيط للبرامج ورصدها“، أدارها بيل ميلر، من قناة Global Connections Television، وشارك في المناقشة أعضاء الحلقة التالية أسماؤهم: إدواردو كلارك، عن مكتب رئيس المكسيك؛ وفلاديمير شكولنيكوف، عن معهد ماكس بلانك للبحوث الديمغرافية، ألمانيا؛ وجون سيكاماتي، عن هيئة التخطيط الوطنية، أوغندا؛ وأن ستارس، عن معهد غوتماشر، الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ١٤ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى بيان أدلى به نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فريدريك موسيوا ماكاموري شافا (زمبابوي). وقد أشار نائب الرئيس فيه إلى أن فهم الديناميات السكانية مسألة محورية لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكان استعراض أساليب عمل اللجنة أمراً هاماً، لا سيما في ظل قرارَي الجمعية العامة ١/٦٨ و ١/٧٠، اللذين أهابت فيهما الجمعية باللجان الفنية الإسهام في أعمال المجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة برعاية المجلس.

ومن النتائج الرئيسية التي توصلت إليها اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين مشروع قرار بشأن تنظيم وأساليب عمل اللجنة في المستقبل، اقترح اعتماده من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقرار بشأن الموضوع الخاص للدورة التاسعة والأربعين.

وبالإضافة إلى ذلك، قررت اللجنة أن يكون موضوع دورتها الخمسين ”تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة“، وأن يُحدّد في عام ٢٠١٧ موضوع دورتها الحادية والخمسين، في انتظار أن يُبيّث في موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٨ ودورة استعراض أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ووافقت اللجنة على جدول الأعمال المؤقت لدورها الخمسين وأقرّت مشروع التقرير المتعلق بدورها التاسعة والأربعين.

وكانت للدورة التاسعة والأربعين للجنة أهمية ذات شقين. فقد شكّلت الدورة المرة الأولى التي استعرضت فيها اللجنة أساليب عملها في العقد الماضي؛ وأجريت عملية الاستعراض بعد فترة قصيرة من تاريخ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠. إضافةً إلى ذلك، ركزت اللجنة للمرة الأولى في تاريخها الحديث (أي منذ عام ١٩٩٤) على الفصل الثاني عشر من برنامج العمل نظراً لأهمية الأسس الديمغرافية لتنفيذ برنامج العمل واستعراض خطة عام ٢٠٣٠.

وإذ تؤكد الدول الأعضاء من جديد ولاية اللجنة في رصد برنامج العمل واستعراضه وتنفيذه، فقد أكدت أن اللجنة ستساهم في استعراض خطة عام ٢٠٣٠ في إطار ولايتها الحالية. وأكدت الدول الأعضاء أيضاً أن قرارات اللجنة ومقرراتها سيُعاد التفاوض بشأنها وأن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من ذوي الصلة ستقدم مساهمة هامة في أعمال اللجنة. وقررت الدول الأعضاء أن اللجنة قد تواصل استعراض أساليب عملها في ضوء متابعة خطة عام ٢٠٣٠ وعملية استعراضها.

وأكدت الدول الأعضاء من جديد أن توافر بيانات ديمغرافية عالية الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة أمر ضروري لوضع خطط سياسات وبرامج تؤدي إلى تحقيق برنامج عمل وخطة عام ٢٠٣٠. وأكدت أهمية جولة التعدادات لعام ٢٠٢٠، وحثت الحكومات على بذل جهود خاصة لتعزيز التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية ونظم المعلومات الصحية، إضافةً إلى القدرات الوطنية اللازمة لإجراء استقصاءات الأسر المعيشية.

علاوةً على ذلك، شجعت الحكومات على اعتماد سياسات البيانات المفتوحة تتيح نشر البيانات الجزئية المتاحة للجمهور وذات المرجعية الجغرافية والمغفلة المصدر التي تؤخذ من مصادر مختلفة، مع احترام السرية. إضافةً إلى ذلك، أُشير على السلطات الوطنية بأن تسخّر مصادر البيانات الجديدة، بما فيها البيانات الضخمة، والتكنولوجيا لتحسين الكفاءة في جمع البيانات ومعالجتها ونشرها.

وأهابت الدول الأعضاء بالأمين العام أن يواصل أعماله الموضوعية المتعلقة بالسكان والتنمية وإدخال مزيد من التحسينات على سبل الاطلاع على البيانات السكانية المصنفة وتوافرها في الوقت المناسب. ودعت صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن يواصل أعماله المتعلقة بمساعدة البلدان في تعزيز الأسس الديمغرافية.

## المحتويات

الصفحة	الفصل
٨	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي عُرضت عليه . . . . .
٨	ألف - مشروع قرار معروض على المجلس لاعتماده . . . . .
١٢	باء - مشروع مقرر معروض على المجلس لاعتماده . . . . .
١٤	جيم - المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس إليها . . . . .
٢٨	الثاني - اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . . . . .
	الثالث - مناقشة عامة حول الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ . . . . .
٣١	الرابع - مناقشة عامة بشأن إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٦ وهو "تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج" . . . . .
٣٣	الخامس - استعراض سير أعمال اللجنة وأساليب عملها . . . . .
٣٤	السادس - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان . . . . .
٣٥	السابع - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة . . . . .
٣٦	الثامن - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة والأربعين . . . . .
٣٧	التاسع - تنظيم الدورة . . . . .
٣٨	ألف - افتتاح الدورة واختتامها ومدتها . . . . .
٣٨	باء - الحضور . . . . .
٣٨	جيم - انتخاب أعضاء المكتب . . . . .
٣٩	دال - تقرير مكتب اللجنة عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين . . . . .
٣٩	هاء - جدول الأعمال . . . . .
٤٠	واو - الوثائق . . . . .

## الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها  
أو التي عُرضت عليه

ألف - مشروع قرار معروض على المجلس لاعتماده

١ - توصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

تنظيم وأساليب عمل لجنة السكان والتنمية في المستقبل

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى مقرره ٢٥٢/٢٠١٥ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥، الذي قرر فيه أن تستعرض لجنة السكان والتنمية، في دورتها التاسعة والأربعين، في عام ٢٠١٦، سير أساليب عملها، من أجل تعزيز أثر عمل اللجنة بقدر أكبر ومساهمتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٥٥/١٩٩٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ ومقرره ٢١٣/٢٠٠٥ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، فضلا عن قرار لجنة السكان والتنمية ١/٢٠٠٦ المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ ومقرريها ٢/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ و ٢/٢٠٠٥ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بشأن أساليب عمل اللجنة،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الذي دعت فيه الجمعية إلى المواءمة والتنسيق بين خطط اللجان الفنية وبرامج عملها، وشددت على ضرورة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المتابعة المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدتها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين، وإذ يشير إلى قرار المجلس ٨٣/١٩٨١ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١، الذي أوعز فيه إلى هيئاته الفرعية أن تقوم بترشيد جداول أعمالها وبرامج عملها، وإلى القرار ٥٠/١٩٨٢ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٢، الذي أوصى فيه بترشيد وثائق وبرنامج عمل الهيئات الفرعية للمجلس لتمكينها من تنفيذ الولايات المنوطة بها بصورة فعالة، وإلى المقرر ١٦٣/١٩٨٣ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٣ فيما يتصل بدمج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع مترابطة



أو متشابهة، وذلك بهدف ترشيد إعداد الوثائق، دون التأثير سلباً على جودتها التقنية، حسب الاقتضاء،

وإذ يعترف بالدور الرئيسي الذي يضطلع به المجلس في تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو متوازن،

وإذ يشير إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(١)</sup> والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه<sup>(٢)</sup>،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي تقرر فيه أن تشكل الجمعية العامة، من خلال دورها في وضع السياسة العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال دوره المتعلق بأنشطة التوجيه والتنسيق عموماً، ولجنة السكان التي أعيد تنشيطها، آلية حكومية دولية ثلاثية المستوى تقوم بدور أساسي في متابعة تنفيذ برنامج العمل،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ٢٣٤/٦٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بشأن متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، الذي قررت فيه الجمعية تمديد برنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه إلى ما بعد عام ٢٠١٤، وكفالة متابعته بغرض تحقيق غاياته وأهدافه كاملة،

وإذ يرحب باتخاذ قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، وإذ يشدد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة،

وإذ يشدد على الخبرة الواسعة التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية في متابعة برنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه، وعلى الحاجة إلى مواصلة تعزيز مشاركتها الفعلية في أعمال لجنة السكان والتنمية وإسهامها القيم فيها، وفقاً للنظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

١ - يعيد تأكيد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(١)</sup> والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه<sup>(٢)</sup>، وكذلك نتائج عمليات استعراضه، ويحيط علماً بالوثائق الختامية

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) قرار الجمعية العامة د-إ-٢١/٢، المرفق.

للمؤتمرات الاستعراضية الإقليمية المعنية بالسكان والتنمية، ويشدد على أن تتضمن الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية الإقليمية إرشادات تختص بكل منطقة فيما يتعلق بالسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤ لكل منطقة من المناطق التي اعتمدت الوثيقة الختامية المعنية؛

٢ - يعيد أيضا تأكيد الولاية الرئيسية للجنة السكان والتنمية المستدامة من قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩، الذي قررت فيه الجمعية أن تقوم اللجنة برصد تنفيذ برنامج العمل واستعراضه وتقييمه على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وتقديم المشورة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ذلك الصدد؛

٣ - يعيد كذلك تأكيد الدور المحوري الذي تضطلع به اللجنة في تنسيق استعراض وتقييم الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك سد الثغرات والتصدي للتحديات التي تواجه عملية التنفيذ؛

٤ - يؤكد أن اللجنة سوف تساهم في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(٣)</sup> في إطار ولايتها الحالية، وأن مساهمة اللجنة ينبغي أن تجسد الطابع المتكامل لأهداف التنمية المستدامة، وكذلك الصلات التي تربط فيما بينها؛

٥ - يقرر أن تقوم اللجنة بتبسيط جدول أعمالها وبرنامج عملها من خلال توحيد بنود جدول الأعمال وترشيد الوثائق والتقارير ذات الصلة دون التأثير سلبا على جودتها التقنية، وذلك بهدف تمكين اللجنة من أداء ولايتها بفعالية وزيادة أوجه التكامل وتجنب الازدواجية؛

٦ - يقرر أيضا أن تقوم اللجنة بمواصلة ممارستها الحالية المتمثلة في اختيار موضوع خاص واحد لكل دورة سنوية على أساس التقدم المحرز والثغرات الموجودة والتحديات المتكررة والمسائل المستجدة ذات الصلة بالسكان والتنمية استنادا إلى برنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه بوتيرة أسرع، مع مراعاة خطة عام ٢٠٣٠، وذلك بغية التنفيذ الكامل لجميع المهام المنوطة بها والمساهمة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوسائل منها بناء أوجه التآزر، في سياق أساليب عملها، حسب الاقتضاء، مع الأخذ في الاعتبار المواضيع التي يركز عليها سنويا كل من المجلس والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية المجلس، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ وقرارها ١/٦٨، وذلك في إطار برنامج عمل متعدد السنوات؛

(٣) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

- ٧ - يقرر كذلك أن يدرج تحت بند المناقشة العامة بندين فرعيين، يركز أحدهما على الإجراءات المتعلقة بمواصلة تنفيذ برنامج العمل على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، بينما يركز الآخر على الموضوع الخاص للجنة؛
- ٨ - يشجع جميع الدول الأعضاء على أن تبرز في البيانات التي تدلي بها خلال المناقشة العامة الخبرات والإنجازات والتحديات والدروس المستفادة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
- ٩ - يلاحظ مساهمة المنظمات غير الحكومية وغيرها من فعاليات المجتمع المدني في تنفيذ برنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه إلى ما بعد عام ٢٠١٤، ويعيد تأكيد ضرورة مواصلة إعطائها الفرصة للمشاركة مشاركة فعلية في أعمال اللجنة، وفقا للنظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولقرار المجلس ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦؛
- ١٠ - يطلب إلى الأمانة العامة أن تواصل، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وجهات معنية أخرى، عقد اجتماعات للخبراء وإحاطات تقنية غير رسمية بشأن الموضوع الخاص قبل انعقاد كل دورة من الدورات السنوية للجنة؛
- ١١ - يطلب إلى مكتب اللجنة أن تبذل كل الجهود الممكنة لتحسين الاتصالات مع الدول الأعضاء بوسائل من جملتها تعميم محاضر اجتماعاته في شكل تراكمي على أعضاء المجموعات الإقليمية المعنية في غضون ١٠ أيام من الاجتماع؛
- ١٢ - يؤكد أن القرارات والمقررات الصادرة عن اللجنة سيتم التفاوض بشأنها، وأن نتائج المناقشات بشأن الموضوع الخاص ستظل تتضمن توصيات موضوعية وعملية المنحى من أجل تعزيز تنفيذ برنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه إلى ما بعد عام ٢٠١٤، ويشجع المكتب على اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الصدد؛
- ١٣ - يشدد على أهمية قيام المجموعات الإقليمية بترشيح ممثلها في أقرب وقت ممكن، في موعد أقصاه آخر يوم من الدورة السنوية، حتى تسير عملية انتخاب الأعضاء في مكتب الدورة المقبلة عند اختتام الدورة الراهنة حسب المواعيد المحددة، وتيسر بذلك المشاركة الفعلية لجميع أعضاء المكتب في جميع مراحل عملية التحضير للدورة المقبلة؛
- ١٤ - يشجع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة على مواصلة إسهامها في أعمال اللجنة، وذلك بالتعاون، عند الاقتضاء، مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، ولا سيما المنظمات الإقليمية، ومع كيانات الأمم المتحدة الأخرى؛

- ١٥ - يعيد تأكيد الأدوار التكميلية التي تقوم بها شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في إطار الولاية القائمة لكل منهما، في دعم كفاءة الأعمال التي تضطلع بها اللجنة؛
- ١٦ - يقرر أنه يجوز للجنة، بناء على طلب الدول الأعضاء، مواصلة استعراض أساليب عملها في ضوء عملية متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

باء - مشروع مقرر معروض على المجلس لاعتماده

٢ - توصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

تقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها التاسعة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها الخمسين\*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

- (أ) يحيط علماً بتقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها التاسعة والأربعين<sup>(٤)</sup>؛
- (ب) يوافق على جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة بصيغته الواردة أدناه:

جدول الأعمال المؤقت

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب<sup>(٥)</sup>.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة  
مذكرة من الأمانة العامة بشأن تنظيم أعمال الدورة

\* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثامن.

(٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٦، الملحق رقم ٥ (E/2016/25).

(٥) وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٣/٢٠٠٥ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، عقدت اللجنة، فور اختتام دورتها التاسعة والأربعين، الجلسة الأولى من دورتها الخمسين لغرض واحد هو انتخاب الرئيس الجديد وسائر أعضاء المكتب، وفقاً للمادة ١٥ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس.

٣ - المناقشة العامة:

- (أ) اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛
- (ب) الموضوع الخاص للدورة الخمسين للجنة استنادا إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذه.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن موضوع الدورة الخمسين للجنة
- تقرير الأمين العام عن رصد البرامج السكانية، مع التركيز على موضوع الدورة الخمسين للجنة
- تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
- ٤ - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان.

الوثائق

- تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام ٢٠١٦: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- مذكرة من الأمين العام عن مشروع برنامج العمل للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩: البرنامج الفرعي ٥، السكان، من البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- ٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة.

الوثائق

- مذكرة من الأمانة العامة تتضمن جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والخمسين للجنة
- ٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخمسين.

## جيم - المسائل التي يُوجَّه انتباه المجلس إليها

٣ - يوجَّه انتباه المجلس إلى القرار التالي الذي اتخذته اللجنة وإلى المقررين التاليين اللذين اتخذتهما اللجنة أيضا:

القرار ١/٢٠١٦

تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠\*

إن لجنة السكان والتنمية،

إذ تشير إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(٦)</sup> والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه<sup>(٧)</sup>، وإلى القرارات السابقة الصادرة عن لجنة السكان والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج الاجتماعات الرفيعة المستوى والمؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي عقدها الأمم المتحدة، بما فيها نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥<sup>(٨)</sup> وإعلان ومنهاج عمل بيجين<sup>(٩)</sup>،

وإذ تعيد تأكيد قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه الجمعية مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزمت بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، واعترفت بأن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزمت بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفَّذ من تلك الأهداف،

\* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثاني.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٧) قرار الجمعية العامة د ١ - ٢/٢١، المرفق.

(٨) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٩) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى اتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(١٠)</sup>،

وإذ تشير أيضا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(١١)</sup> والتزامات الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية<sup>(١٢)</sup>، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(١٣)</sup>، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>(١٤)</sup>، واتفاقية حقوق الطفل<sup>(١٥)</sup>، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة<sup>(١٦)</sup>، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري<sup>(١٧)</sup>، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم<sup>(١٨)</sup>،

وإذ تسلم بأن خطة عام ٢٠٣٠ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك الاحترام التام للقانون الدولي، وبأنها تركز على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وإعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(١٩)</sup> ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وبأنها تهتدي بصكوك أخرى مثل إعلان الحق في التنمية<sup>(٢٠)</sup>،

(١٠) انظر الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١ م أ- ٢١، المرفق.

(١١) قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د - ٣).

(١٢) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق.

(١٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

(١٤) المرجع نفسه، المجلد ١٥٧٧، الرقم ٢٧٥٣١.

(١٥) المرجع نفسه، المجلد ٢٥١٥، الرقم ٤٤٩١٠.

(١٦) المرجع نفسه، المجلد ٦٦٠، الرقم ٩٤٦٤.

(١٧) المرجع نفسه، المجلد ٢٢٢٠، الرقم ٣٩٤٨١.

(١٨) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(١٩) قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١، المرفق.

وإذ تأخذ في اعتبارها تقرير الأمين العام عن المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وناجح وشامل<sup>(٢٠)</sup>، وإذ تسلّم بأن إتاحة بيانات مصنّفة وعالية الجودة وإمكانية الحصول عليها مسألة ضرورية لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تعيد تأكيد أنه ينبغي تعميم تعزيز وحماية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، وهي حقوق وحريات عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتكافئة و مترابطة، في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر، وينبغي لها أن تحقّق التنمية المستدامة، وإذ تعيد أيضا تأكيد أن التنمية المستدامة هدف أساسي في حد ذاته وأن التنمية المستدامة تمثل، في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، عنصرا رئيسيا في الإطار العام للأمم المتحدة،

وتؤكد مجددا كذلك أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تعيد تأكيد الالتزام بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات في برنامج العمل وخطة عام ٢٠٣٠، وإذ تشدد على أنه لا يمكن تحقيق كامل الإمكانيات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة إذا ظلت النساء والفتيات محرومات من التمتع بشكل تام بحقوق الإنسان الخاصة بهن وبالفرض المتاحة أمامهن، وإذ تشدد أيضا على أنه ينبغي أن تحترم السياسات المتعلقة بالسكان والتنمية المستدامة وجمع واستخدام البيانات الواردة فيها حقوق الإنسان وأن تسعى إلى تمكين النساء والفتيات، دون تمييز من أي نوع،

وإذ تشدد على أهمية حماية إنجازات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاستجابة للتقدم المحرز والتصدي للتحديات والتحديات المتكررة والمسائل الناشئة ذات الصلة بالسكان والتنمية وبيئة التنمية المتغيرة، وإذ تسلّم بأن برنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه قد وضعت أسس التنمية المستدامة، وبأن تنفيذ برنامج العمل بفعالية وبسرعة وبشكل تام سيسهم إلى حد كبير في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ التي لن تتحرك أي أحد يتخلف عن الركب،

وإذ تسلّم بوجود أكبر جيل من المراهقين والشباب على الإطلاق في التاريخ، وتدرك أن اختلاف الاتجاهات الديمغرافية والهياكل العمرية يؤثر مباشرة على حياتهم وتباين

(٢٠) A/70/684.



آثاره على التنمية، حسب الظروف السائدة في كل بلد، وحسب حجم الاستثمارات اللازمة لضمان صحة ونماء أجيال الحاضر والمستقبل، وإذ تدرك تغيّر قدرات المراهقين والشباب واحتياجاتهم ومساهماتهم والتحديات التي يواجهونها، وأن تصنيفات وتعريفات الفئات العمرية تختلف وفقا للتشريعات الوطنية لكل بلد،

وإذ تشدد على أن قضايا السكان مترابطةٌ بالتنمية المستدامة على الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي والعالمي مما يتطلب اتباع نهج يُشرك العديد من الجهات المعنية ويكون ذا بُعد دولي، وإذ تقر بضرورة إدماج الديناميات السكانية واستخدام البيانات المتعلقة بالسكان في التخطيط الإنمائي، بما في ذلك تداعياتها على حقوق الإنسان والكرامة، ونوعية الحياة، والقضاء على الفقر، على جميع المستويات، لكي يتسنى تحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز بشكل خاص على احتياجات الفئات الأكثر فقرا وتلك التي تكون في أوضاع صعبة،

وإذ تشير إلى ضرورة توفير المزيد من التمويل لتغطية التكاليف الحالية والاحتياجات الناشئة في مجال الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب وتوفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين، وكذلك لإجراء فحوصات الكشف عن سرطان الجهاز التناسلي وعلاجه،

وإذ تسلم بأنه يمكن الحد بدرجة كبيرة من حالات الاعتلال الصحي والوفيات الناجمة عن الإصابة بالمalaria ومرض فيروس زيكا والأمراض الأخرى المنتشرة عبر النواقل في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في صفوف النساء والأطفال والمراهقين والشباب، عن طريق الالتزام السياسي ورصد الموارد الكافية إذا تم تثقيف الجمهور وتوعيته وإتاحة الخدمات الصحية المناسبة، ولا سيما في البلدان التي تتوطن فيها هذه الأمراض،

وإذ تسلم أيضا بأن الصحة شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتدرك أن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية تُعدّ شروطا جوهرية لتحقيق العدالة الاجتماعية والوفاء بالالتزامات العالمية والإقليمية والوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى التحديات الخاصة التي تواجهها النساء والفتيات في السياقات الإنسانية، ومن بينها تزايد خطر تعرضهن للعنف البدني والجنسي، وتدني إمكانية حصولهن على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية، وإذ تسلم بأهمية جمع بيانات عالية الجودة في السياقات الإنسانية، مع احترام السرية،

وإذ تُقر بالصلة الهامة بين الهجرة والتنمية وإذ تُسَلِّم بأن الهجرة تجلب الفرص والتحديات على السواء للبلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد وللمهاجرين وللمجتمع العالمي، وإذ تُسَلِّم أيضاً بمسؤولية الدول عن التعزيز والحماية الفعالين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، أياً كان وضعهم كمهاجرين، ولا سيما حقوق الإنسان والحريات الأساسية للنساء والأطفال،

وإذ تدرك أنه قد ازداد حجم الهجرة ونطاقها وتعقيدها وتأثيرها منذ اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأن الهجرة سمة متأصلة من سمات عالم آخذ في التحوّل تؤدي فيه العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمقراطية والسياسية والبيئية جميعها دوراً هاماً،

وإذ تشدد على أنه يجب أن تشكل إتاحة بيانات ديمغرافية مصنّفة وموثوقة وجيدة النوعية وسهلة المنال وحسنة التوقيت محورَ تركيز أي جهود ترمي إلى تعزيز النظم الإحصائية من أجل استعراض ومتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومن أجل استعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذ تشدد أيضاً على أهمية جمع وتحليل ونشر بيانات وإحصاءات سكانية مصنّفة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والأصل الإثني، ووضع الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغير ذلك من الخصائص المهمة في السياقات الوطنية لصياغة السياسات في جميع البلدان،

وإذ تلاحظ أهمية المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في النهوض بتنفيذ برنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه، بما في ذلك باستخدام الآليات الحالية واستكشاف مصادر جديدة للبيانات وتكنولوجيات جديدة لجمع البيانات،

وإذ تلاحظ أيضاً أن البلدان ستنفذ خطة عام ٢٠٣٠ بالاعتماد على نقاط انطلاق مختلفة من حيث مستويات الخصوبة والوفيات والنمو الحضري وعدد الأشخاص الذين سيلتحقون بفئة عمر المسنين والذين سيحتاجون في نهاية المطاف إلى أشكال مختلفة من الدعم، وأنه ينبغي للاستراتيجيات الوطنية أن تأخذ في الحسبان هذه الحقائق الديمغرافية من أجل تحديد الموارد اللازمة لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠،

وإذ تشدد على أن تعدادات السكان والمساكن تهدف إلى توليد إحصاءات ومؤشرات مصنّفة قيّمة بهدف تقييم حالة النساء والرجال ومختلف الفئات السكانية، مثل الفتيان والفتيات، والمراهقين والشباب، والمسنين، والجماعات المحلية، والشعوب الأصلية،

والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين، واللاجئين، والمشردين داخليا، والأشخاص عديمي الجنسية، ويهدف تقييم التغيرات التي تطرأ على حالة تلك الفئات،

وإذ تعترف بأن استقصاءات الأسر المعيشية قد شكلت مصدرا رئيسيا للبيانات المستخدمة في التخطيط الإنمائي وتقرير السياسات العامة، وبأن الطلب على البيانات المستمدة من استقصاءات الأسر المعيشية سيزداد من أجل تقييم التقدم المحرز صوب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتقييم الثغرات والتحديات الماثلة أمام تنفيذها،

وإذ تشير إلى أن إحراز المزيد من التقدم صوب تنفيذ برنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه وسائر أهداف التنمية المستدامة، ولمواجهة التحديات المتصلة بالسكان والتنمية على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، ستتطلب بذل جهود خاصة لتعزيز نظم التسجيل المدني وإحصاءات الحالة المدنية، ونظم المعلومات الصحية، وكذلك التعدادات، واستقصاءات الأسر المعيشية، وسجلات السكان، ومصادر البيانات الإدارية الأخرى ذات الصلة، وتنمية قدرات المؤسسات والآليات الوطنية المعنية على توليد وتحليل ونشر بيانات ديمغرافية مصنفة عالية الجودة، نوعية وكمية، وسهلة المنال، وحسنة التوقيت، وموثوقة من جميع المصادر المتاحة، مع ضمان احترام السرية، وذلك حسب الاقتضاء، لرصد التقدم المحرز وضمان المساءلة،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥<sup>(٢١)</sup>، وتقرير الأمين العام عن البرامج والمستحدثات المبتكرة لتعزيز قاعدة الأدلة الديمغرافية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(٢٢)</sup>،

١ - تؤكد من جديد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية<sup>(٢١)</sup> والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه<sup>(٢٢)</sup>، فضلا عن نتائج عمليات استعراضه، وتحيط علما بالوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض الإقليمية للسكان والتنمية، وتشدد على أن الوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض الإقليمية تتضمن إرشادات خاصة بكل منطقة بعينها بشأن السكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ بالنسبة لكل منطقة من المناطق التي اعتمدت الوثيقة الختامية المعنية؛

(٢١) E/CN.9/2016/3.

(٢٢) E/CN.9/2016/4.

٢ - تؤكد من جديد أيضا الحق السيادي لكل بلد في تنفيذ توصيات برنامج العمل أو المقترحات الأخرى الواردة في هذا القرار، بما يتسق مع القوانين والأولويات الإنمائية الوطنية، وفي ظل الاحترام التام لمختلف القيم الدينية والأخلاقية والخلفيات الثقافية لشعبه، وطبقاً لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً؛

٣ - تشدد على أن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه، وكذلك لإعلان ومنهاج عمل بيجين<sup>(٩)</sup>، مرتبط ارتباطاً عضوياً بالجهود المبذولة على الصعيد العالمي للقضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، ولتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واحترامها، وتحقيق التنمية المستدامة، وتشدد أيضاً على أن الديناميات السكانية ذات أهمية بالغة بالنسبة للتنمية، بما في ذلك لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(٢٣)</sup> وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية<sup>(٢٤)</sup>؛

٤ - تسلّم بضرورة التصدي لأشكال عدم المساواة والتمييز المستمرة التي تعرقل تحقيق أهداف وغايات برنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه، مهما كانت دوافعها، ولا سيما لتلك التي تتعرض لها الفئات التي تعيش في أوضاع صعبة؛

٥ - تؤكد من جديد أن إتاحة بيانات ديمغرافية مصنّفة عالية الجودة وسهلة المنال، وحسنة التوقيت، وموثوقة مسألة ضرورية للتخطيط للسياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق برنامج العمل وخطة عام ٢٠٣٠ ولتنفيذ هذه السياسات والبرامج، ولقياس التقدم المحرز صوب التنفيذ وتقييم الثغرات والتحديات المتكررة الماثلة أمام التنفيذ، من أجل ضمان عدم إغفال أي أحد؛

٦ - تحث الحكومات على رصد التقدم المحرز صوب تنفيذ برنامج العمل، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه، وأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، وعلى بذل جهود خاصة، في هذا الصدد، لتعزيز نظم التسجيل المدني وإحصاءات الحالة المدنية، ونظم المعلومات الصحية، وتنمية قدرات المؤسسات والآليات الوطنية المعنية على توليد وتحليل ونشر بيانات ديمغرافية مصنّفة عالية الجودة، وسهلة المنال، وحسنة التوقيت، وموثوقة من جميع مصادر البيانات الرسمية المتاحة، ومن بينها التعدادات السكانية، والتسجيل المدني، واستقصاءات الأسر المعيشية، وسجلات السكان، والسجلات الإدارية الأخرى ذات الصلة، مع ضمان احترام السرية، من أجل وضع وتنفيذ سياسات

(٢٣) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٢٤) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

سكانية وإمائية مستدامة وشاملة للجميع تحترم حقوق الإنسان وتعززها وتحميها، وتهدف لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛

٧ - تشدد على أنه من بين جميع البيانات الإدارية، تُعتبر البيانات المتصلة بالصحة الأكثر أهمية للتنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل ييجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ولضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، وتحث الدول الأعضاء والجهات المعنية على تعزيز نُظم إدارة المعلومات الصحية؛

٨ - تشجع الحكومات والمنظمات الدولية، بما فيها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها من الجهات المعنية، على مساعدة البلدان النامية على معالجة الثغرات والتحديات المتصلة بقضايا السكان والتنمية والتغيرات التي تشهدها البيئة الإنمائية عن طريق المساعدات التقنية وبناء قدراتها من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه؛

٩ - تشدد على أن تعدادات السكان والمساكن تشكل بالنسبة لكل بلد في مجمله ولكل منطقة إدارية فيه مصدرا من المصادر الرئيسية للبيانات اللازمة لصياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق أمور من بينها التنمية المستدامة الشاملة للجميع والقضاء على الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، ولرصد فعالية تلك السياسات والبرامج؛

١٠ - تشدد على أهمية البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠<sup>(٢٥)</sup> بالنسبة للتخطيط للبرامج الإنمائية ولتقييمها، وخاصة في سياق خطة عام ٢٠٣٠، ٢٠٣٠، وتدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى تقديم الدعم الكامل لهذا البرنامج؛

١١ - تحث الحكومات على تعزيز النظم القائمة للتسجيل الشامل والموثوق وفي الوقت المناسب للولادات والزواج والطلاق والوفيات، وغير ذلك من الأحداث المتصلة بالحالة المدنية، من أجل ربط تسجيل الأحداث المتصلة بالحالة المدنية بإنتاج إحصاءات الحالة المدنية ولتقييم وتحسين، مع مرور الوقت، تغطية البيانات التي تولدها هذه النظم ودقتها وحسن توقيتها، ولتعزيز استخدام التسجيل المدني لجمع معلومات عن أسباب الوفاة، وفقا للتصنيف الدولي للأمراض الذي وضعته منظمة الصحة العالمية؛

(٢٥) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/٢٠١٥.

١٢ - تحث جميع الدول الأطراف على تكثيف جهودها من أجل التقييد بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل<sup>(٤)</sup> للمحافظة على هوية الطفل، بما في ذلك جنسيته واسمه وصلاته العائلية، على النحو الذي يقره القانون، وتذكر الدول بالتزامها بتسجيل ولادة جميع الأطفال دونما تمييز من أي نوع، بما في ذلك تسجيل المواليد المتأخر، وبضمان إتاحة إجراءات التسجيل للجميع بسبل ميسرة وبسيطة وسريعة وفعالة مجاناً أو بتكلفة زهيدة، وفقاً لل غاية ١٦-٩ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بتوفير هوية قانونية للجميع؛

١٣ - تشدد على أهمية جمع ونشر بيانات مصنفة حسب نوع الجنس وإحصاءات بشأن الحد الأدنى من المؤشرات الجنسانية، مثل أعمال الرعاية والعمل المتري غير مدفوعة الأجر، والمشاركة في القوة العاملة وغير ذلك من المؤشرات المتعلقة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي، وعن المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاضطلاع بأدوار قيادية فيها، وبشأن المجموعة الأساسية من المؤشرات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات التي اعتمدها اللجنة الإحصائية في عام ٢٠١٣، بما في ذلك بشأن الممارسات الضارة من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتشجع اللجنة على مواصلة دعم تنفيذ إطار مؤشرات قوي وشامل وشفاف وطموح ويفضي إلى إحداث تحولات من أجل رصد التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

١٤ - تشدد على أهمية جمع وتحليل ونشر بيانات بشأن المراهقين، وتشجع على ذلك، من أجل سد ثغرات حرجة في البيانات وإرشاد وضع سياسات فعالة، بسبل من بينها الاستخدام التام للبيانات والإحصاءات المصنفة؛

١٥ - تشجع الحكومات على جمع وتحليل ونشر بيانات بشأن النساء اللاتي تفوق أعمارهن ٤٩ عاماً والفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٠ أعوام و ١٤ عاماً، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ السرية والأخلاقيات المهنية، من أجل سد ثغرات حرجة في البيانات وإرشاد وضع سياسات فعالة؛

١٦ - تشدد على أهمية إتاحة بيانات وبحوث وتحليلات نوعية مصنفة وسهلة المنال، وحسنة التوقيت، وموثوقة كتكملة للبيانات السكانية الكمية، بالاعتماد أساساً على مصادر البيانات الرسمية، لكونها ضرورية لوضع سياسات قائمة على الأدلة ولرصد هذه السياسات واستعراضها ومتابعتها؛

١٧ - تشدد على أنه ينبغي للحكومات أن تعزز القدرات الوطنية على إجراء استقصاءات الأسر المعيشية، وتشجع جميع منتجي البيانات على تطبيق المعايير والممارسات

الحالية لإدارة البيانات، ولا سيما المعايير والضمانات القانونية والأخلاقية لحماية الحقوق المتعلقة بالخصوصية والسرية، بما في ذلك فيما يتعلق بإعداد الوثائق ونشرها وحفظها؛

١٨ - تحث الحكومات، عند الاقتضاء، على تشجيع تنمية السكان المنحدرين من أصل أفريقي والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، بسبل من بينها تنفيذ سياسات عامة، ووضع معايير وإنشاء مؤسسات لتوجيه وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج على المستوى القطاعي، وتشدد على أهمية جمع وتحليل بيانات مصنفة لتنفيذ هذه السياسات؛

١٩ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة وتطلب من سائر المنظمات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة، حسب الاقتضاء، أن تعزز قدراتها وتعاونها من أجل وضع منهجيات تتيح جمع ومعالجة البيانات الإحصائية المتعلقة بالهجرة الدولية وتدفقات اللاجئين والمتعلقة بحالة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، ولا سيما النساء والفتيات، في البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، وأن تساعد الدول الأعضاء في الجهود التي تبذلها لبناء قدراتها في هذا الصدد؛

٢٠ - تهيب بالحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات تعزيز جمع ونشر بيانات عن الشيخوخة والمسنين، من أجل اعتماد نهج يراعي مختلف مراحل الحياة، وعن الأشخاص ذوي الإعاقة؛

٢١ - تحث السلطات الوطنية على الاستفادة من مصادر البيانات الجديدة، بما في ذلك البيانات الضخمة، والتكنولوجيا من أجل تحسين كفاءة جمع البيانات وتجهيزها ونشرها، وتكريس استخدام الربط الجغرافي باعتباره ممارسة روتينية في جميع أشكال جمع البيانات الديمغرافية، وإتاحة مجموعات البيانات المكانية المقابلة بصيغتها الرقمية للعموم، مع احترام السرية؛

٢٢ - تشجع الحكومات على اعتماد سياسات تتيح الاطلاع على البيانات بدون عوائق وتسمح بنشر بيانات جزئية ذات روابط جغرافية وبعد حجب هوية الأشخاص للاستخدام العام من التعدادات، واستقصاءات الأسر المعيشية، والتسجيل المدني، وسجلات السكان، ونظم المعلومات الصحية، والسجلات الإدارية الأخرى ذات الصلة، مع احترام السرية؛

٢٣ - تؤكد مجدداً أن البيانات الديمغرافية ذات فائدة عامة وأن تمويل جمع هذه البيانات أقل من المطلوب، ولا سيما في البلدان النامية، وتعيد تأكيد الالتزام الوارد في خطة عام ٢٠٣٠ بدعم البلدان النامية على تعزيز قدرة مكاتبها الإحصائية الوطنية، وغيرها من

المؤسسات الحكومية المعنية ونظم بياناتها على ضمان توفير بيانات عالية الجودة وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنّفة، وتشجع البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية على تقديم الدعم التقني والمالي، بناءً على الطلب، وتشجع التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من أجل تعزيز القدرات الوطنية على تطبيق أفضل الممارسات في مجال إدارة البيانات، بسبل من بينها تحديد الاحتياجات المتصلة بالإحصاءات السكانية، من أجل المساعدة على وضع نظم مستدامة لجمع البيانات وتجهيزها ونشرها وتحليلها وذلك بهدف ضمان إمكانية الحصول على بيانات عالية الجودة وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنّفة؛

٢٤ - تحث الحكومات على تعزيز النظم الصحية، ولا سيما نظم المعلومات الصحية، لتعزيز الصحة البدنية والعقلية والرفاه وتمديد العمر المتوقع للجميع، وتوفير التغطية الصحية وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية الجيدة للجميع لضمان ألا يُحرّم من ذلك أي أحد، ولتسريع وتيرة التقدم المحرز حتى الآن صوب خفض عدد وفيات المواليد والأطفال والوفيات النفاسية بوضع حد لجميع تلك الوفيات التي يمكن تفاديها قبل حلول العام ٢٠٣٠، ولضمان استفادة الجميع من خدمات الرعاية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك لأغراض تنظيم الأسرة والإعلام والتثقيف في هذا الصدد، ولتسريع وتيرة التقدم المحرز في مكافحة الملاريا، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وداء السل، والتهاب الكبد، ومرض فيروس إيبولا، ومرض فيروس زيكا وغير ذلك من الأوبئة والأمراض المعدية، بوسائل من جملتها التصدي لمقاومة الميكروبات للأدوية ولمشكلة الأمراض المهملة التي تعاني منها البلدان النامية، وللوقاية من الأمراض غير المعدية ومعالجتها، بما في ذلك الاضطرابات السلوكية والعصبية واضطرابات النمو، التي تشكل تحديا كبيرا في وجه التنمية المستدامة؛

٢٥ - تشجع الحكومات والمنظمات الدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات المعنية على مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها على رصد التقدم المحرز صوب تنفيذ برنامج العمل، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه، وصوب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني بتحسين جمع ونشر واستخدام البيانات والإحصاءات المصنّفة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والأصل الإثني، ووضع الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغير ذلك من الخصائص المهمة في السياقات الوطنية، مع



مراعاة ضرورة تطبيق منظور جنساني في إطار التعدادات السكانية، والتسجيل المدني، واستقصاءات الأسر المعيشية، وسجلات السكان، والبيانات الإدارية الأخرى ذات الصلة؛

٢٦ - تشدد على أهمية إقامة شراكات في مجال جمع ونشر واستخدام البيانات الديمغرافية والحفاظ على هذه الشراكات، وعلى أهمية بناء القدرات بين الحكومات، والجهات المعنية من المجتمع المدني والجهات الفاعلة من القطاع الخاص، ولا سيما الأوساط الأكاديمية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك من أجل النجاح في إجراء استعراض شفاف وتشاركي للتقدم المحرز صوب تنفيذ برنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه وصوب تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وتدعو جميع الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية ذات الصلة، وكذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، إلى دعم هذه الأنشطة؛

٢٧ - تشدد على أهمية مراعاة الاتجاهات والتوقعات السكانية في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية والريفية والحضرية، فضلا عن تعزيز القدرة على جمع البيانات على الصعيدين المحلي ودون الوطني، وتطلع في هذا السياق إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المقرر عقده في كيتو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛

٢٨ - تنوه بالدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية، في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه، وتشجع هذه المنظمات على المشاركة والمساهمة بنشاط في استعراض التقدم المحرز صوب تنفيذ برنامج العمل وفي عمليات متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٢٩ - تشجع الأمين العام، بالتشاور مع الدول الأعضاء وبالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، على اتخاذ مبادرات تهدف إلى تحسين قواعد الأدلة الديمغرافية على الصعيد الوطني، بسبل من بينها التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون بين الشمال والجنوب، من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تعميم مراعاة القضايا السكانية في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وفي إطار تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

٣٠ - تهيب بالحكومات ووكالات الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، أن تدعم بنشاط زيادة قدرات ومشاركة الشباب في استخدام البيانات السكانية، مع مراعاة المساواة بين الجنسين وتمثيل الشباب من مختلف الخلفيات، للمساهمة في تنفيذ الاستراتيجيات

والسياسات الإنمائية الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية التي تؤثر على الشباب، وفي رصدها وتقييمها، حسب الاقتضاء؛

٣١ - تهيب بصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يواصل، في حدود ولايته، الاضطلاع بدور حاسم في مساعدة البلدان على تعزيز قاعدة الأدلة الديمغرافية فيها، حسب احتياجاتها وبالتشاور معها، لتمكين هذه البلدان من التحقيق التام والفعال للأهداف والغايات الواردة في برنامج العمل والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه في ما بعد عام ٢٠١٤ وفي خطة عام ٢٠٣٠؛

٣٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل عمله الموضوعي بشأن السكان والتنمية، بما في ذلك بشأن التفاعلات بين الديناميات السكانية وأشكال عدم المساواة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وإلى السعي لإدخال المزيد من التحسينات على مستوى إتاحة وحسن توقيت البيانات السكانية المصنفة لكي يتسنى للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية استخدامها، وأن يواصل، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المعنية من خارج الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، تقييم التقدم المحرز صوب التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والإبلاغ عن هذا التقدم.

المقرر ١٠١/٢٠١٦

الموضوعان الخاصان للجنة السكان والتنمية في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨

تقرر لجنة السكان والتنمية ما يلي:

(أ) أن يكون الموضوع الخاص لدورتها الخمسين، في عام ٢٠١٧، هو "تغير الهياكل العمرية للسكان والتنمية المستدامة"؛

(ب) تأجيل البت في الموضوع الخاص لدورتها الحادية والخمسين، في عام ٢٠١٨، حتى دورتها الخمسين في انتظار ما سيقرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن موضوعه السنوي لعام ٢٠١٨ وبشأن دورة استعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(٢٦)</sup> من قبل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

(٢٦) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

المقرر ١٠٢/٢٠١٦

الوثائق التي نظرت فيها لجنة السكان والتنمية خلال دورتها التاسعة والأربعين\*\*

تحيط لجنة السكان والتنمية علما بالوثائق التالية:

- (أ) تقرير الأمين العام المعنون "تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام ٢٠١٥: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية"<sup>(٢٧)</sup>؛
- (ب) مذكرة من الأمانة العامة عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩: البرنامج الفرعي ٥، السكان، من البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٢٨)</sup>.

\*\* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل السادس.

(٢٧) E/CN.9/2016/7.

(٢٨) E/CN.9/2016/CRP.1.

## الفصل الثاني

### اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٤ - أجرت اللجنة في جلستها الثانية المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ مناقشة عامة بشأن البند ٣ من جدول أعمالها المعنون "اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية". وكان معروضا على اللجنة الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/CN.9/2016/3)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن البرامج والمستحدثات المبتكرة لتعزيز قاعدة الأدلة الديمغرافية لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (E/CN.9/2016/4)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن رصد تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/2016/5).

٥ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١١ نيسان/أبريل، أدلى ببيانات استهلاكية كل من رئيس فرع التحليل الديموغرافي التابع لشعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومدير الشعبة التقنية بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٦ - وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة إلى بيانين أدلى بهما ممثلا لألمانيا والاتحاد الروسي.

### الكلمات الرئيسية وحلقات النقاش

٧ - استمعت اللجنة في جلستها الثانية المعقودة في ١١ نيسان/أبريل إلى بيان رئيسي حول موضوع "الأسس والمؤشرات الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لعام ٢٠٣٠: استعراض على الصعيد العالمي"، قدمته ليسا بيرسالييس، الأستاذة الجامعية وكبيرة الإحصائيين في الفلبين والرئيسة المشاركة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة. وأكدت السيدة بيرسالييس أن البيانات السكانية تكتسي أهمية بالغة، إذ أن العديد من الأهداف الإنمائية المستدامة وغاياتها يتطلب إدخال معلومات سكانية، وأن اتجاهات المؤشرات الديمغرافية ترتبط ارتباطا وثيقا بالعديد من جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ثم أجرت اللجنة مناقشة تحاورية شارك فيها ممثلا أوغندا واليابان، وكذلك المراقبان عن السودان وجامعة الدول العربية.

٨ - واستمعت اللجنة في جلستها الرابعة المعقودة في ١٢ نيسان/أبريل إلى بيان رئيسي حول موضوع "تكامل مصادر البيانات والتكنولوجيات التقليدية والجديدة: من التعدادات إلى البيانات الضخمة"، قدمه أندرو تيتيم، الأستاذ في جامعة ساوثهامبتن بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وناقش السيد تيتيم كيفية استخدام مصادر البيانات الجديدة، بما في ذلك استقصاءات الأسر المعيشية وبيانات السواتل ونظم المعلومات الجغرافية وبيانات الهواتف الخلوية، في استكمال التعدادات ومصادر البيانات التقليدية الأخرى لتحديد ورصد العديد من مؤشرات خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وشارك في المناقشة التحوارية التي تلت البيان الرئيسي ممثلو كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الروسي، وكذلك المراقبون عن كوبا وغينيا وأفغانستان وتوغو. وأدارت المناقشات التحوارية التي أعقبت البيانين الرئيسيين رئيسة اللجنة، موابا باتريشيا كاسيسي - بوتا.

٩ - وأجرت اللجنة في جلستها السادسة المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل مناقشة حوارية حول موضوع "إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة"، شارك فيها أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم: إدواردو كلارك، من مكتب رئيس جمهورية المكسيك؛ وفلاديمير شكولنيكوف، من معهد ماكس بلانك للبحوث الديموغرافية، ألمانيا؛ وجون سيكاماتي، من الهيئة الوطنية للتخطيط، أوغندا؛ وآن ستارس، من معهد غوتماكر، الولايات المتحدة الأمريكية. وأدار المناقشة بيل ميلر، من قناة Global Connections Television. وأشار أعضاء حلقة النقاش إلى أن البيانات المستخدمة في استعراض خطة عام ٢٠٣٠ يجب أن يسهل الحصول عليها ويجب أن تكون متاحة بالبحر، وأن بناء القدرات في تحليل واستخدام البيانات يجب تعزيزه. وشارك في المناقشة التحوارية ممثلو أوغندا والولايات المتحدة وبيرو ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، وكذلك المراقبان عن كوبا والسودان.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

الموضوعان الخاصان للجنة السكان والتنمية في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨

١٠ - كان معروضا على اللجنة في جلستها التاسعة المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل مشروع مقرر بعنوان "الموضوعان الخاصان للجنة السكان والتنمية في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨" (E/CN.9/2016/L.4)، قدمته الرئيسة استنادا إلى مشاورات غير رسمية.

١١ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ٢٠١٦/١٠١).

- تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠
- ١٢ - كان معروضا على اللجنة في جلستها التاسعة المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل مشروع قرار بعنوان "تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، قدمته الرئيسة استنادا إلى مشاورات غير رسمية، وعُمم باللغة الإنكليزية فقط.
- ١٣ - وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل نيجيريا ببيان.
- ١٤ - وأدلت الرئيسة ببيان فأفادت أن الأمانة العامة لم يكن لها ما يكفي من الوقت لتقييم الآثار المترتبة في الميزانية على مشروع القرار، وبالتالي سيتم إعداد تلك الآثار وتقديمها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت نظره في مشروع القرار.
- ١٥ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١/٢٠١٦) بصيغته المعدلة شفويا.
- ١٦ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ببيانات ممثلو كل من جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وهولندا (باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه) وجنوب أفريقيا والبرازيل والولايات المتحدة والنرويج وماليزيا، وكذلك المراقبون عن قطر وكندا وترينيداد وتوباغو وغيانا. وأدلى المراقب عن الكرسي الرسولي أيضا ببيان.
- ١٧ - وأدلى ببيان كل من نادين سكاني (ألمانيا) وفرانكلين فاوونندو (سيراليون) الميسران المشاركان للمشاورات غير الرسمية بشأن الموضوع الخاص للدورة وبشأن الموضوعين الخاصين لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

## الفصل الثالث

مناقشة عامة حول الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١٨ - أقرت اللجنة مناقشة عامة بشأن البند ٤ من جدول أعمالها المعنون "مناقشة عامة حول الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" في جلساتها من الثالثة إلى السابعة، المعقودة في الفترة من ١١ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وشملت الإسهامات في المناقشة بيانات قدمتها المنظمات غير الحكومية<sup>(٢٩)</sup> (E/CN.9/2016/NGO/I-20).

١٩ - واستمعت اللجنة في جلستها الثالثة المعقودة في ١١ نيسان/أبريل إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من أوغندا (باسم مجموعة الدول الأفريقية) وهولندا (باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه) وبنغلاديش ومصر ونيجيريا والمكسيك وزامبيا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة والبرازيل والفلبين وجمهورية مولدوفا وباكستان ومنغوليا وهولندا، وكذلك المراقبون عن تايلند (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) وهندوراس وأفغانستان وبولندا وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية والهند وغواتيمالا وإندونيسيا وكينيا وميانمار والنيجر وقطر وفنلندا.

٢٠ - واستمعت اللجنة في جلستها الرابعة المعقودة في ١٢ نيسان/أبريل إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من بيلاروس ومدغشقر وسيراليون وجمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل والدنمارك، وكذلك المراقبون عن لبنان وكندا وسري لانكا وكولومبيا وسوازيلاند وملديف وبوتسوانا وتوغو وتركيا وكابو فيردي.

٢١ - واستمعت اللجنة في جلستها الخامسة المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من أوروغواي والصين وبلجيكا واليابان وجامايكا وماليزيا وسويسرا والنرويج وبوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة والاتحاد الروسي وأوغندا والأرجنتين، وكذلك المراقبون عن أوكرانيا والسودان وتونس وسورينام ونيبال والمغرب والكاميرون وكوبا وإيطاليا والأردن وكوت ديفوار وغامبيا والسويد وفرنسا وملاوي وجنوب السودان.

٢٢ - واستمعت اللجنة في جلستها السادسة المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل إلى بيانات أدلى بها ممثلو كل من بيرو ورومانيا وليبيريا، وكذلك المراقبون عن كوستاريكا وأذربيجان

(٢٩) لم يُسمح بالمشاركة في الدورة التاسعة والأربعين للجنة إلا للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو المنظمات المعتمدة لدى الدورة التاسعة والأربعين للجنة.

وولايات ميكرونيزيا الموحدة وغانا. وبالإضافة إلى ذلك، استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها المراقبون عن الكرسي الرسولي ودولة فلسطين وجامعة الدول العربية. وأدلى ببيانات أيضا ممثلو كل من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة العمل الدولية.

٢٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أيضا ممثلو المنظمين غير الحكوميين التاليين: اللجنة الكاثوليكية الدولية للممرضين والمساعدين الاجتماعيين في الميدان الطبي، ومؤسسة Stichting dance4life.

٢٤ - وأدلى ممثلا أرمينيا وأذربيجان ببيانين في إطار ممارسة حق الرد.

٢٥ - واستمعت اللجنة في جلستها السابعة المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل إلى بيانات أدلى بها ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: مركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، والاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، والمنتدى البرلماني الأوروبي المعني بالسكان والتنمية، ومؤسسة ستيكتن روتغرس العالمية للسكان، وصندوق تثقيف مواطني مينيسوتا المهتمين بحماية الحق في الحياة، والمعهد الكاثوليكي للأسرة وحقوق الإنسان، ومنظمة المساعدة العالمية للنهوض بالمرأة والطفل، ومؤسسة الدراسات والبحوث المعنية بالمرأة، ومؤسسة القضاء على الفقر والتعليم المجتمعي، والرابطة العالمية للشابات المسيحيات، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ومنظمة الفرنسيسكان الدولية، والشبكة النسائية العالمية للحقوق الإنجابية، والتحالف العالمي للشباب، ومؤسسة التثقيف بشأن الخصوبة الإنجابية والإدارة الطبية، والمؤسسة العالمية للديمقراطية والتنمية، والاتحاد الدولي لرابطات طلاب الطب.



## الفصل الرابع

مناقشة عامة بشأن إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٦ وهو "تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج"

٢٦ - في الجلسة السابعة التي عقدها اللجنة في ١٤ نيسان/أبريل، نظرت اللجنة في آن واحد في البند ٥ من جدول أعمالها، المعنون "مناقشة عامة بشأن إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٦ وهو 'تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج'"، والبند ٧ من جدول أعمالها، المعنون "استعراض سير أعمال اللجنة وأساليب عملها"، واستمعت اللجنة إلى كلمة ألقاها نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٦.

## الفصل الخامس

### استعراض سير أعمال اللجنة وأساليب عملها

٢٧ - نظرت اللجنة أثناء جلستها السابعة المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل في البند ٧ من جدول أعمالها، المعنون "استعراض سير أعمال اللجنة وأساليب عملها". وعرض رئيس قسم الهجرة في شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مذكرة الأمانة العامة الواردة في الوثيقة E/CN.9/2016/8. ثم استمعت اللجنة إلى بيانات قدمها ممثلو كل من بيرو والأرجنتين وهولندا (باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه) والصين، وكذلك المراقبون عن إندونيسيا وملديف وكوبا. وأدلى ببيانين أيضا ممثلا كل من مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

### الإجراء الذي اتخذته اللجنة

الوثائق التي نظرت فيها اللجنة في إطار البند ٧ من جدول الأعمال

٢٨ - كان معروضا على اللجنة في جلستها السابعة المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل نص مشروع قرار بعنوان "تنظيم وأساليب عمل لجنة السكان والتنمية في المستقبل"، قدمته الرئيسة استنادا إلى مشاورات غير رسمية وعمم بالإنكليزية فقط.

٢٩ - وفي الجلسة نفسها، أدلت الرئيسة ببيان وأفادت أن الأمانة العامة لم يكن لها ما يكفي من الوقت لتقييم الآثار المترتبة في الميزانية على مشروع القرار، وبالتالي سيتم إعداد تلك الآثار وتقديمها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت نظره في مشروع القرار.

٣٠ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بصيغته المعدلة شفويا (انظر الفصل الأول، الفرع ألف.) وأدلى ممثل البرازيل ببيان.

## الفصل السادس

### تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان

٣١ - أقرت اللجنة في جلستها الثامنة المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل مناقشة عامة بشأن البند ٦ من جدول أعمالها، المعنون "تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان". وكان معروضا على اللجنة الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن الاتجاهات الديمغرافية في العالم (E/CN.9/2016/6)؛

(ب) تقرير الأمين العام المعنون "تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام ٢٠١٥: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية" (E/CN.9/2016/7)؛

(ج) مذكرة من الأمين العام عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩: البرنامج الفرعي ٥، السكان، من البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.9/2016/CRP.1).

٣٢ - وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة إلى بيانين استهلايين أدلى بهما رئيس قسم التقديرات والإسقاطات السكانية وكبير موظفي شؤون السكان في مكتب مدير شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٣٣ - وأدلى ببيانات ممثلو كل من الولايات المتحدة وألمانيا والصين واليابان. وأدلى ببيان أيضا ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

الوثائق التي نظرت فيها اللجنة في إطار البند ٦ من جدول الأعمال

٣٤ - بناء على اقتراح من الرئيسة، أحاطت اللجنة علما في جلستها التاسعة المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل بعدد من الوثائق المقدمة في إطار البند ٦ من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٢٠١٦/١٠٢).

## الفصل السابع

### جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة

- ٣٥ - كان معروضا على اللجنة في جلستها التاسعة المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة (E/CN.9/2016/L.2) والتنقيحات التي أدخلت عليه.
- ٣٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلت ببيان الميسرتان المشاركتان للمشاورات غير الرسمية بشأن أساليب عمل اللجنة وجدول أعمالها المؤقت للدورة الخمسين، أوانا ريبيديا، نائبة الرئيسة (رومانيا)، وبارا بيكما ريس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).
- ٣٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا، وافقت اللجنة على جدول الأعمال المؤقت بصيغته المنقحة (انظر الفصل الأول، الفرع باء).

## الفصل الثامن

### اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها التاسعة والأربعين

٣٨ - اعتمدت اللجنة في جلستها التاسعة المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل مشروع تقريرها عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين (E/CN.9/2016/L.3) وأذنت لنائب الرئيسة والمقرر، إبراهيم عليخاني (جمهورية إيران الإسلامية)، بوضع اللمسات الأخيرة عليه بالتشاور مع الأمانة.

## الفصل التاسع

### تنظيم الدورة

#### ألف - افتتاح الدورة واختتامها ومدتها

٣٩ - عقدت لجنة السكان والتنمية دورتها التاسعة والأربعين في مقر الأمم المتحدة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥ وفي الفترة من ١١ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦. وقد عقدت اللجنة تسع جلسات (من الأولى إلى التاسعة).

٤٠ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، افتتحت الدورة رئيسة اللجنة، موابا باتريشيا كاسيسي - بوتا (زامبيا)، التي أدلت أيضاً ببيان.

٤١ - وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها كل من الأمين العام والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومدير شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٤٢ - وأثناء اختتام الدورة، في الجلسة التاسعة المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أدلى ببيانات كل من الأمين العام المساعد لشؤون التنمية الاقتصادية، والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ورئيسة اللجنة.

#### باء - الحضور

٤٣ - حضرت الدورة ٤٦ دولة عضواً في اللجنة. وحضرها أيضاً مراقبون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة وعن اثنتين من الدول غير الأعضاء في المنظمة، وممثلون عن مؤسسات وكيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية<sup>(٢٩)</sup>. وترد قائمة الوفود في الوثيقة E/CN.9/2016/INF/1.

#### جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٤٤ - انتخبت اللجنة بالتزكية، في جلسيتها الأولى، المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، والثانية، المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:  
الرئيسة:

موابا باتريشيا كاسيسي - بوتا (زامبيا)

نواب الرئيسة:

نادين سكالي (ألمانيا)

إبراهيم عليخاني (جمهورية إيران الإسلامية)

باتريسيا تشيمور رويس (المكسيك)

أوانا ريبيديا (رومانيا)

٤٥ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦، عيّنت اللجنة نائب الرئيسة، إبراهيم عليخاني (جمهورية إيران الإسلامية)، ليتولى أيضاً مهام مقرر الدورة.

٤٦ - وفي الجلسة نفسها، عيّنت الرئيسة نائبتيها نادين سكالي (ألمانيا) وأوانا ريبيديا (رومانيا)، إلى جانب فرانكلين فاوونديو (سيراليون) ويارا بيكما ريس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، للتشارك في رئاسة المشاورات غير الرسمية.

دال - تقرير مكتب اللجنة عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين

٤٧ - في الجلسة الثانية، عرضت الرئيسة تقرير مكتب اللجنة عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين (E/CN.9/2016/2).

٤٨ - وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علماً بتقرير المكتب.

هاء - جدول الأعمال

٤٩ - أقرت اللجنة في جلستها الثانية جدول الأعمال المؤقت (E/CN.9/2016/1)، وهذا نصه:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٤ - مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: "تعزيز أساس الأدلة الديمغرافية من أجل دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥".

٥ - مناقشة عامة بشأن إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٦ وهو "تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج".

- ٦ - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان.
- ٧ - استعراض سير أعمال اللجنة وأساليب عملها.
- ٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة.
- ٩ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين.
- ٥٠ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة تنظيم أعمال الدورة (E/CN.9/2016/L.1).

واو - الوثائق

- ٥١ - يمكن الاطلاع على قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين في الموقع [www.un.org/en/development/desa/population/commission/sessions/2016/index.shtml](http://www.un.org/en/development/desa/population/commission/sessions/2016/index.shtml)

